ظاهرة البيع المتجول لدى الأطفال في المدينة الجزائرية المعاصرة (رؤية نقدية تحليلية)

د/ علي شريف حورية
جامعة المسيلة

الملخص :

تشهد المدن الجزائرية تزايدا في ظاهرة البيع المتجول ، كما يشهد الوزن النسبي للمنتهنيها تطورا هائلا في البنية الطبقية الحضرية خلال السنوات الأخيرة، رغم الإجراءات التي طبقتها الهيئات الرسمية للحد من انتشارها والبحث المستمرعن حلول لها، واللافت للنظر هو انتشار هذه الظاهرة لدى الأطفال، الأمر الذي استدعى البحث والتقصي عن مسبباتها والبحث عن الآليات للحد منها، لما تخلفه هذه الظاهرة من انعكاسات على هذه الفئة الحساسة من جميع الجوانب، والتي هي بحاجة للإهتمام والرعاية، ولما تتركه من أثار على البنية الاجتماعية وعلى استقرار المجتمع.

لذا جاءت هاته الورقة البحثية لمناقشة هذه الظاهرة، وعن مسبباتها، وفق ما تطرحه التصورات النظرية التي حاولت تفسيرها.

Résumé :

Les villes algériennes connaissent une croissance alarmante du phénomène du commerce ambulant dont le poids s'alourdit de plus en plus dans la structure des classes urbaines malgré les mesures prises par les autorités compétentes d'alléger l'expansion de ce phénomène. D'autre part, ce phénomène s'aggrave plus avec son extension au sein des mineurs d'où la nécessité de l'étude de ses cause ainsi que la recherche des mécanismes qui permettent sa diminution.

مقدمة :

أصبحت ظاهرة البيع المتجول من أكثر الظواهر انتشارا في حياتنا اليومية، بحث أصبح عدد الفئات التي تمتهن هذا البيع يتفاقم يوم بعد يوم. وهذا قد يعود إلى التحولات التي يمر بها المجتمع الجزائري، وإلى النمو الحضري السريع الذي تعرفه المدن الجزائرية المعاصرة، و ما نتج عنه من نزوح ريفي، انتشار البطالة، وفي المقابل غلاء المعيشة ، هذه العوامل التي ساعدت والى حد كبير في خلق هذه الظاهرة التي باتت تهدد كل الأنظمة بما فيها "الاجتماعية،الاقتصادية،التربوية...الخ". والتي تنبئ بمستقبل مجهول وغامض لهذه الفئة، وما يمكن ملاحظته في الآونة الأخيرة، هو انتشار واتساع هذه الظاهرة بشكل مرعب عند الأطفال، عماد هذه الأمة ورجال مستقبلها.

هذه الفئة التي هي بحاجة إلى من يهتم بها، ويرعاها ويوجهها، حتى تنمو نموا طبيعيا يجعلها قادرة على التكيف مع المجتمع، وتتحمل مسؤوليتها في المشاركة في تنميته والنهوض به. ولهذا الأخير وكما نعلم تأثيرا كبيرا في احتوائها وفي تشكيل سلوكها، وصبغتها بصبغة خاصة وفقا لثقافته و عدم استبعادها منه وذلك بالاهتمام بها وتوفير شروط العيش الكريم فيه ومشاركة باقي أفراده في ذلك.

و ما يمكن ملاحظته على تلك الفئة من الأطفال- الباعة الجائلين- هي اختلاف الظروف الشخصية لكل واحد منهم، فمنهم من هو من عائلة تعيش وضعية اجتماعية غير سوية، قد تعود إلى التفكك الأسري، أو الطلاق، أو إلى جهل الوالدين، وعدم تفطنهم إلى مسؤولياتهم التربوية، ودورهم في الحفاظ على هذا الطفل، بتوفر بيئة مناسبة لنموه، و منهم من ينتمي إلى أسرة فقيرة، لا يمكن أن توفر له كل ما يتطلبه من حاجات مادية، و خاصة أثناء مزاولته لدراسته، لذلك يضطر إلى ترك مقاعد الدراسة، و يحاول أن يساهم في دخل الأسرة، حتى و إن كانت هاتة المساعدة تتمثل في بعض الدنانير المقتناة يوميا وآخر غير محتاج، إلا أنه وقع تحت تأثير بعض الرفاق، و أعجبته المهنة فراح يمارسها، و شجعه في ذالك جهل والديه لخطورة موقفه كما أن الشارع لا يرحم و خاصة عند عدم توفر بدائل لإبعاد الأطفال عنه ٌ كتنظيم رحلات مدرسية، توفير مساحات و حدائق أمام الأحياء للتسلية ...الخ ً ، كما يجب الإشارة إلى عامل مهم، قد يكون له الأثر الكبير في

ظهور هذه الظاهرة و هو التسرب المدرسي، الذي قد ينتج عن فشل التلميذ، و رسوبه في الدراسة.

و يعود سبب اختيار هذه المهنة من طرف الأطفال إلى عدم تطلبها رأس مال كبير، فهي لاتتطلب إمكانات مادية ولاتكلف الكثير سوى مجرد دنانير وبعض علب السجائر، والشمة، وعلب الكبريت، والحلويات، وقد تكون مبيعات أخرى حسب المناسبات ... ورغم خطورة هذه الظاهرة ، إلا أنها لم تحض باهتمام كافي من طرف الباحثين ، وخاصة في المجتمع الجزائري،ومعظم هذه الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع ، كانت دراسات جانبية، لم تهتم بالباعة الجائلين كأفراد ، يعيشون في مجتمع عليهم واجبات، ولهم حقوق. وإنما كان اهتمامهم بهم على أساس أنهم يمثلون تشكيلة اقتصادية غير معترف بها قانونيا بما يسمى (الهامشية) ، ولتفسير هذه الظاهرة تعددت مواقف الباحثين كما تم تناولهم لهذه الفئة بصفة عامة دون التخصيص لفئة الأطفال التي تلاقي إهمال كبير من طرف الأولياء والمسؤولين والتي استبعدت اجتماعيا ، والآثار التي يمكن أن يتركها هذا النشاط على سلوكهم وشخصيتهم باعتبارهم أفراد مازالوا بحاجة إلى عناية واهتمام وذلك لعدم نضجهم العقلي والجسدي ، فهم يمرون بمرحلة مهمة وحساسة في حياتهم،لها أبعاد نفسية واجتماعية وأخلاقية. ومنه يمكن طرح التساؤل التالي :

ما علاقة الاستبعاد الاجتماعي بفئة الباعة الجائلين من الأطفال في المدينة الجزائرية المعاصرة ؟.

وللإجابة على هذا التساؤل تم تناول العناصر التالية :

أولا- تحديد المفاهيم :

1- الباعة الجائلون :

استخدم مفهوم الباعة الجائلين في سياقات متعددة واتخذ دلالات و معاني مختلفة، و هناك العديد من الباحثين و المنظرين الذين تعرضوا إلى تحديده، و حاولوا إعطاء تفسيرا له حسب الأهداف المراد تحقيقها و التصور النظري الموجه .

و يوجد انطباع عام في بعض الكتابات. " أن الباعة الجائلين هم ريفيون نازحون للمدن بحثا عن الرزق، و أن امتهانهم للعمل كباعة جائلين يرجع إلى نشأتهم الريفية "[1]

بينما نجد محمود عبد الفضيل يصف هذه الفئة: "بأنها لا ترتبط لمنشأة معينة مهما صغر حجمها، و هي عمالة جائلة تهيم على وجهها في الطرقات، سعيا و راء كسب الرزق

اليومي".[2] و هنالك مصطلح جديد أطلقه الباحث " كايت هارت "، على هذه الفئة التي تندرج ضمن ما أسماه بالقطاع الحضري غير الرسمي، و يعتبر الباعة الجائلين على أنهم يشكلون نسقا اجتماعيا فرعيا غير محمي، يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع لتحقيق الاستقرار و التكامل، و يمارس نشاطه خارج حدود الاقتصاد الوطني المعترف بها. كما يرى (ماك جي) أنهم يمثلون جزءا من البناء الاجتماعي للمدينة، في حين يعتمد (كريس غازي) بأنهم يمثلون بروليتارية رثة، و على العكس من ذلك يرى (مقانون) أنهم يمثلون قوة راديكالية، و يعتبرهم (ماركس و انجلز) حثالة اجتماعية .

و ما يجب الإشارة إليه، هو وجود اتجاهين لكل واحد منهما رأي خاص به فيرى الأول أن البائع المتجول ما هو إلا مجرد فرد طفيلي أو مجرم فعلي أو محتمل خطر على المجتمع، و يجب التصدي له. بينما يرى الثاني، أن البائع المتجول، ما هو إلا فرد من أفراد المجتمع إلا انه وقع ضحية لنقص مناصب العمل، لذلك فهو يكافح من أجل العيش، وتأمين حياته.

وما يمكن ملاحظته وعلى أساس ما سبق هو تعدد تحديدات هذا المفهوم الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه بالرغم من هذا الاختلاف والذي قد يعود إلى الانتماء الإديولوجي لكل باحث أو إلى البيئة التي ينتمي إليها...الخ.

إلا أن هناك اتفاق ونظرة عامة لدى الباحثين، وهي أن الباعة الجائلين تشكيلة اجتماعية تمارس أنشطة حضرية غير رسمية، توجد خارج سوق العمل، استبعدت اجتماعيا، ظهرت نتيجة للتطور الاقتصادي ، وما ينتج عنه من مشاكل من أهمها (البطالة – الفقر – التفاوت الطبقي ...الخ).

وتأسيسا على ما سبق فإن الباعة الجائلين هم شريحة اجتماعية من شرائح الطبقة الحضرية الدنيا، يمارسون نشاطهم على هوامش الاقتصاد الحضري، إما في مكان ثابت أو متنقل، ولا يتمتعون بأي حماية اجتماعية أو تكفل اجتماعي.

ثانيا– النظرية الاجتماعية و الباعة الجائلين:

تعددت التصورات النظرية التي تتناول الباعة الجائلين، كما تعددت تصنيفاتها، الأمر الذي يدفعنا إلى الاحتكام منذ البداية إلى محكين أساسين في ترتيب و تنظيم هذا التراث . يتعلق أولاهما بالأساس الفكري، و ثانيهما بالمساهمة التي تقدمها كل محاولة في فهم الباعة الجائلين ، و من هذا المنطلق ، تم تصنيف النظريات على النحو التالي :

(أولا: النظرية الكلاسيكية- ثانيا: النظرية الإصلاحية- ثالثا: النظرية الراديكالية).

يعتمد أصحاب النظرية الأولى في طرحهم لقضية الأنشطة التي يمتهنها الباعة الجائلون على قضايا النمو الحضري السريع ، و في هذا السياق انقسم الباحثون إلى اتجاهين مختلفين ، فمنهم من يعتبرها معوقا لعملية التنمية ، و ظاهرة سلبية ترتبط بالتحضر من ناحية، أو عملية التنشئة الاجتماعية و التربوية من ناحية أخرى .

أما أصحاب الاتجاه الثقافي: فيركزون على قدرة المدينة على إستعاب سكانها في قطاعاتها الصناعية والخدماتية . هذا و يؤكد أصحاب النظرية الإصلاحية، على عملية إصلاح جوانب محددة من البناء الاجتماعي، و اعتبار أن كل ما هو تقليدي يمثل جزء مهم من ثقافة الأمة ، و هويتها و تراثها .

أما أصحاب النظرية الراديكالية فيعتمدون في تحليلهم لمثل هذه الأنشطة، على التصور الماركسي ، محاولين تبين موقعها من البناء الاجتماعي و علاقتها مع باقي أجزاء البناء العام . و حتى يمكننا الإلمام أكثر بتفسيرات هؤلاء المنظرين، وأرائهم حول أنشطة البيع المتجول، نحاول فيما يلي عرض آراء كل نظرية، و لو بشئ من التفصيل حتى تتضح الرؤية أكثر و حتى نستطيع تحديد التصنيفات، و المفاهيم التي و صفوها، من أجل المساهمة، ولو بالقليل في الكشف عن هذه الظاهرة، و الاقتراب من حقيقتها، و عرض الآراء التي تطرقت إليها .

1- النظرية الكلاسيكية:

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن جميع المشاكل التي تتخبط فيها البلدان النامية و منها مشكلة الفقر، البطالة ... ناتجة عن الخلل الهيكلي الاقتصادي لكل البلدان ، و الذي يمكن تعديله في نطاق الإطار الاجتماعي- الاقتصادي – السياسي القائم . و قد تؤدي العناية بتلك المشاكل، و لو تدريجيا إلى حدوث تغيرات .

"و يرون أن من أسباب نشوء أنشطة البيع المتجول ، يعود إلى مسببات تاريخية تعود إلى الثقافة التي ينشرها الاستعمار في الدول التي يضع سيطرته عليها و التي تختلف عما كان يسود فيها من ثقافتها الأصيلة . و بذلك و جد ازدواج ثقافي ، أضفى ظلاله على البناء الاجتماع و القيم ، و على المجال السياسي ، بذلك وجدت هوة بين النسق الثقافي الدخيل و بين الطائفة التي تنتمي إلى الثقافة الأصلية ، و ترتب عليها تمزق في النسيج الوطني "[3]

و هذا ما جعل بعض الباحثين ينظرون إلى البناء الاجتماعي لتلك البلدان النامية من وجهة النظرية الثنائية لا التكامل ، ومعنا هذا أن هناك قطاعين مختلفين لكل واحد منهما ميزاته وتنظيماته الخاصة . و لقد استند اتباع هذه النظرية في تفسيراتهم وتحليلهم للواقع الحضري على ما يلي :

أ)- مدخل النمو السريع :

يشهد العالم اليوم نموا سريعا في الكثافة السكانية ، انعكست أثاره على الزيادة في عدد المدن، وبالتالي النمو الحضري، وخاصة في الدول النامية وهذا ما خلق مشاكل كثيرة منها النزوح الريفي ...الخ. الأمر الذي يدل على أن معدل التحضر يتجاوز بكثير معدل التصنيع في ظل الظروف السائدة للتنمية الاقتصادية الرأسمالية[4].في تلك الدول وهذا يرجع إلى أسباب تاريخية، والى الواقع الذي تعيشه تلك الدول ، بحيث أصبحت قطعاتها الاقتصادية غير قادرة على استعاب جميع الأيدي العاملة، وخاصة الآتية من الريف والتي تفتقر إلى المهارات الضرورية،والى التدريب اللازم الذي يهيئها للعمل في تلك القطاعات.

ويذهب أنصار هذا الموقف إلى ضرورة توفر ثلاث خصائص في من ينتقل من الريف إلى الحضر، حتى يستطيع التعايش والتكيف مع المجتمع الحديث ، وهي الاقتناع بضرورة التغيير و إمكانية حدوثه عن طريق الرغبة في ذلك و محاولة اكتساب الخصائص و المميزات التي تسمح له بالعيش في المدينة و من هنا جاء نموذج النمو السريع الذي هو في الأساس نموذجا اقتصاديا ثنائيا ، "تقليدي – حديث ".و الذي يرتكز على ضرورة تنظيم الأنشطة .

و ينظرون إلى ما هو قديم على أساس أنه معيق لعملية التنمية و التكامل الاجتماعي ، و يعتمد أصحاب هذا الاتجاه على عملية التوسع الصناعي لاعتقادهم أن للصناعات الكبيرة قادرة على زيادة الدخل الفردي ، و تكوين رأس مال و لذلك فهم يرون أن التوسع الصناعي يؤدي إلى ارتفاع عدد العمال في القطاعات الرسمية ، و بذلك يمكن تحقيق حدة الفقر

و انتشار الرفاهية .

ب)- تخطيط النمو الحضري :

يرى أصحابه بأن المعدل السريع للنمو السكاني و الهجرة ، قد يكون عاملا مساعدا لتنمية حضرية سريعة. و قد يؤدي بدوره إلى تحسين ظروف و فرص الحياة لفقراء الحضر، و

ذلك عن طريق التخطيط النمو الحضري، بحيث تستطع المدينة، و بما تملكه من موارد أن تستوعب أي زيادة سكانية. " و هذا الإجراء يكمن عن طريق تدخل الدولة المباشر لمساعدة إستعاب القادمين الجدد إلى الاقتصاد الحضري و المجتمع، عن طريق تطبيق سياسات مترابطة و متماسكة "[5].

و بالتالي فهم لا يعتبرون أن النمو الحضري عامل معوق لعملية التنمية الحضرية و إنما العكس من ذلك .

ج)- إعادة التوزيع مع النمو :

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة الاهتمام بتوزيع النمو بطريقة متكافئة. و إلى جانب هذا ، يعتقدون أن الضغط المالي للوسائل التحليلية المتبعة في دراسة الواقع المعاش، في البلدان النامية، يعود إلى اهتمام هؤلاء المحللين برفع الإنتاج الكلي، و القطاع الحديث، و إهمال توزيع الدخل، و القطاعات الهامشية. لذلك جاءت دراستهم، بعيدة كل البعد عن واقع تلك القطاعات، و عن معرفة أوضاع الجماعات الفقيرة. و من هنا يقر أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة إعادة هيكلة تلك القطاعات ، و تشجيع العمل الحر و باقي الأنشطة الصغيرة .

د)- ثقافة الفقر و الهامشية :

تعني الهامشية بأنها وضعية متدنية تعيشها جماعة ما تتصف بصفات تميزها عن باقي الجماعات الأخرى، تعيش في عزلة سياسية. و بالتالي في اتخاذ القرار السياسي. إلى جانب افتقارها إلى الخدمات الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية فتتجلى في نقص المهارات و التدريب، و بدائية وسائل الإنتاج ...الخ.

و يعتبر التهميش نتاج عملية تتمثل في سيطرة فئة لها امتيازات و صلاحيات على فئة اجتماعية أخرى داخل المجتمع و تحاول استغلال هاته الفئة في أنشطة اقتصادية تخدمها بحث تجعل لها عوائق اجتماعية و اقتصادية و سياسية تجعلها تحت سيطرتها الذاتية و تحرمها من التمتع من حقوقها في جميع المجالات

2- المدخل الإصلاحي :

وهو من أكثر المداخل النظرية المعنية بدراسة الباعة الجائلين في ضوء الأبعاد التربوية المتعلقة بالأسرة والمدرسة ، ولقد ظهر كرد فعل للانتقادات التي وجهت للثنائيات التقليدية ورغم هذا نلاحظ أن أصحابه حافظوا على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التفكير

الثنائي، وهذا ما يجعلنا في البداية التطرق إلى مضمون الثنائية التقليدية، وذلك من اجل التعرف على مدى التباين بين الاتجاهين وخاصة في تناول واقع هذه الفئة.

أ)- مدخل الثنائية التقليدية :

لقد أدت التحولات التي مرت بها الدول النامية من جراء حصولها على استقلالها، وما واجهته بعد ذلك من مشاكل (اجتماعية – اقتصادية ...). فنتيجة للانفجار السكاني الذي أشهدته والذي مازالت تعاني منه ، من بينها ظاهرة البيع التجول، الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين والمنظرين إلى محاولة وضع مفاهيم نظرية لدراستها .

وفي ضوء هذه الأوضاع والظروف التاريخية، حاول (بوك)صياغة نموذج ثنائي يلاءم دراسة هدا الواقع الجديد، ولقد انطلق من فكرة أساسية هي أن الثنائية الاجتماعية ظاهرة تاريخية، نتجت عن تعارض نظامين اجتماعيين إحداهما رأسمالي مستورد، والأخر محلي يتميز بطابعه اللارأسمالي فهي تمثل شكل من أشكال عدم الاندماج والانحلال الذي يصاحب تغلغل الرأسمالية في المجتمعات المختلفة، ولقد زاد بوك هذا الموقف وضوحا وتجديدا، حينما أشار إلى أن كل نظام اجتماعي نظريته الاقتصادية، بحيث رتب على ذلك قضية أخرى مؤدها أن النظرية الاقتصادية للمجتمع الثنائي المتغير العناصر هي نفسها ثنائية . كل واحدة تصف وتفسر التفاعلات الاقتصادية في النظامين المتعارضين. واستنادا إلى ذلك أوضح بوك مثل هذه النظرية يجب أن تقوم على أسس واقعية ومحطات تاريخية تسمح للدارس فرصة صياغة تعميمات، ونماذج متتالية على غرار ماكس فيبر وماركس وغيرهم[6].

وفي فترة لاحقة قدم لويس نموذجا ثنائيا لانتقال العمل من القطاع الريفي إلى القطاع الصناعي[7]. أما الباحث رينولدس فميز بين قطاعين هما قطاع الدولة وقطاع التجارة والخدمات وما هاته الآراء وغيرها سوى امتداد وتطوير لما طرحه من ثنائيات كل من (مين، تونيس، دوركايم، بيكر),غيرهم .ومهما كانت تحليلاتهم فإنها في الحقيقة ترتكز على فكرة، أن المجتمع الواحد يخضع لسيطرة نمطين متباين ، اشد التباين في الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية ، وكل نمط منهما يمتاز بخصائص تميزه عن غيره من حيث القيم والتقاليد والوسائل و الإمكانيات المادية المستخدمة، ويرون أن وجود اقتصاد متقدم إلى جانب اقتصاد متخلف يؤدي إلى إسهام الأول في تنمية الثاني.

ب)- الثنائية المحدثة :

ظهر هذا الاتجاه حينما إبتكر " كايت هارت " سنة 1971 مفهوما جديدا جذب اهتمام الكثير من الباحثين و المنظرين ، و كان منطلق دراستهم. و هو ما أطلق عليه بالقطاع الحضري غير الرسمي، و بذلك كشف الغطاء عن أنشطة جديدة تساعد الفقير على العيش دون تهديد للغني. "و ضمن هذا المنظور يعتقد "بروملي" أنه في سياق النموذج الثنائي لأسواق العمل الحضري الذي يستخدم منطق القطاع الرسمي–غير الرسمي يبدو جليا أن البيع المتجول مهنة هامة ونموذجية نسبيا في نطاق القطاع الحضري غير الرسمي. الأمر الذي دفعه إلى القول بان من المفيد تناولها كدراسة حالة للمهن غير الرسمية، كوسيلة لاختبار طبيعة ومغزى اللارسمية ، وفي حالات أخرى كوسيلة لتعويض مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي الذي يعنى ببساطة أن الأنشطة التي توجد خارج تقسيم العمل الرسمي هي أنشطة غير رسمية[8]. و على هذا الأساس فإن أصحاب هذا الاتجاه ينضرون إلى الباعة الجائلين على أنهم يشكلون نسقا اجتماعيا فرعيا غير محمي ، يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع لتحقيق الاستقرار و التكامل والنظام ، و نشاطه لا يخضع لأي من التنظيمات الاقتصادية الوطنية المتعارف عليها .

والواقع لقد ترجم هذا التيار النظري في صياغات وعبارات مختلفة ، أكدت كلها قضيتين أساسيتين :الأولى وهي أن البلدان النامية غير قادرة على استعاب سكانها في قطاعاتها الصناعية والخدماتية، الأمر الذي يزيد من أهمية البيع المتجول كنشاط اقتصادي، ويوفر وسائل العيش للقادمين الجدد إلى سوق السلع والخدمات، بأسعار منخفضة، أما الثانية : فتشير إلى وجود هذا النشاط وقيامه بوظيفة، يتوقف على الممارسات النظامية للدولة ، التي غالبا ما تمارس ضغوط على الباعة الجائلين.

فضلا عن المتابعات اليومية التي تخلق لديهم عداء إزاء النظام القائم، وتعرضهم لمأزق اجتماعية تهدد وجودهم.وقد انقسم أصحاب هذا التيار في تناولهم لهذا النشاط إلى قسمين : إحداهما ينظر إليه على أنه يمثل نسقا اجتماعيا مستقلا، يتمتع بدناميته التنموية. والثاني: يعتبره قطاع يندرج ضمن القطاعات الأخرى الاقتصادية ، ويدخل معها في علاقة تكامل وتعاون .

2- النظرية الراديكالية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه ، أن مهنة البيع المتجول، مهنة تختص بها فئة من فئات المجتمع ، تتصف بصفات وخصائص معينة تدفعها إلى العمل ويعتقدون أن مكانة الشخص الاجتماعية ، تعود إلى ما كسبه من المجتمع من مزايا وحقوق، والى المركز الذي يحتله فيه، بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية وما تلقاه من تربية، وتنشئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد الماركسيون أن إمكانية تلك الفئة في السلم المهني وقوتها ترتبط بالعملية الإنتاجية، وبالأخص بملكية وسائل الإنتاج، بحيث يرون أن من يحرم منها يقع تحت سيطرة، و استغلال الفئة التي تستحوذ عليها، و بذلك تحصل على الكثير من الامتيازات في المجتمع .و قد أدى ذلك إلى تهميش فئات كبيرة من سكان العالم الثالث .

ثالثا – البعد الامبريقي لظاهرة البيع على الرصيف لدى الأطفال في المدينة الجزائرية المعاصرة:

تعد ظاهرة البيع على الرصيف وكما اشرنا سابقا من الظواهر الأكثر انتشارنا في مجتمعنا مع تفاوت حجمها من منطقة إلى أخرى، ولقد دلت الشواهد الكمية والكيفية عن ارتباطها بالبناء الاجتماعي ، وبجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وكذا بنمط التنمية المتبع ، الأمر الذي دفع بهذه الفئة للممارسة هذا النشاط ودفع بها إلى الشارع، واستبعدت من السياق الطبيعي للمجتمع نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية وأسرية ليس لها يد فيها، و وبذلك فهولاء الأطفال معرضون لأخطار جسيمة، وأخلاقية ، تحرمهم من التمتع بحقوقهم المجتمعية، والذين في معظم الحالات غير واعين بوضعيتهم هذه، وبحقوقهم الطبيعية، نتيجة لمحدودية مستوى تعليمهم، وتدني مستوى تعليم إبائهم.

كما أن خصائص هذا العمل بالذات تشجعهم على امتهانه، حيث لايتطلب مال كثير ، كما أنه لايخضع إلى أي قانون أو تنظيم ، وكما هو معلوم أن بلادنا تعاني من أزمة البطالة ، وبالتالي عدم توفر مناصب شغل. كما أن سنهم لايسمح بالعمل في المؤسسات الرسمية أو أماكن عمل أخرى ، فهم غير مؤهلين للعمل فيها، لذلك يلجاؤن لمثل هذا العمل لمساعدة أسرهم ، والملفت للنظر أن هناك من الأطفال من يمتهنها لقضاء وقت فراغ ، أو لتقليد زملائه.

ومما لاشك فيه أن الطفل الذي لايدرس ويبيع السجائر في الشوارع مصيره الخروج من المدرسة ، حتى وان كان ذو قدرا ت وإمكانات عقلية فائقة، أما بالنسبة للذين تركوا

المدرسة فإنهم حتما مهددون بالعودة للامية من جديد ، وذلك لضاءلت الرصيد المعرفي الذي تحصلوا عليه من خلال التحاقهم بالمدرسة لفترة قصيرة ، إضافة إلى أن عقولهم وأفكارهم متجهة نحو البيع، الأمر الذي يجعلهم عرضة لمخاطر اجتماعية، حاضرا ومستقبلا، وحتى إلى الإنحراف، ومن ثم يجب منحهم حماية خاصة بهدف تأهيلهم وتمكينهم من الحصول على حقوقهم في التعليم والعيش الكريم.

الخاتمـــــــــة:

وخلاصة القول تبقى ظاهرة البيع المتجول لدى الأطفال من الظواهر السلبية التي يعيشها المجتمع والتي تهدد استقراره وخاصة أنها تتعلق بالفئة التي تحتاج منه إلى رعاية واهتمام واحتواء أكثر لأنها عماد مستقبله ، وبالرغم من معرفة أهم مسبباتها والتي من بينها . انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة ، التفكك الأسري، والتسرب المدرسي الرغبة في تحقيق حاجات، عدم توفر فرص عمل ، قضاء وقت فراغ...الخ.

والحقيقة أن مايعود على هؤلاء الأطفال من ربح مادي سواء كان قليلا أو كثيرا، قد يحسن من وضعيتهم الاقتصادية، وقد يحقق لهم بعض متطلباتهم ، إلا أنهم بذلك العمل يفقدون الكثير ، يفقدون الاهتمام والرعاية من كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، وحتى يفقدون طفولتهم التي لتتحمل الوقوف لساعات طويلة في الشوارع. ومخالطة كل من هب ودب ، ويتعرضون لضغوطات يومية ،ويواجهون صعوبات سوى من السلطات أو من باقي أفراد المجتمع، مما يجعلهم يشعرون بعدم الاستقرار والاضطراب وعدم الأمان ، وذلك بدخولهم لعالم غير عالمهم البريء.

و المسؤولية في الحالة التي وصل لها هؤلاء الأطفال تتقاسمها كل من الأسرة والمدرسة وما يجده التلميذ فيها، وكذا إلى الشارع وما يجد فيه الطفل من تناقضات و هي في الأخير مسؤولية المجتمع ككل.

التهميش :

1- عادل عازر، ثروت إسحاق، المهشمون من الفئات الدنيا في القوى العاملة"، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1987، ص 96.

2- المرجع نفسه ، ص96 .

3- المرجع نفسه ، ص12 .

4- BainothpUrbanum – Eployment in developing countries ,the nature and proposals for its solution , ILO, Genevqm 1973,pp19-41.

[5] 5- Gonide C P F et Minn . T.V , politique comparée du tiers monde , Paris , Edition Montchestien , 1980.PP. 102-109.

[6] 6-Boeke H -:< the Dual Economy > Development and change , N° 8, 1977 , 13-29.

[7] 7- Legs . C . < the political of redus tribution zith growth: the target group app roach > I D S Bulletin, vol ,7, N° 9-10 , 1978,PP-13-18 .

[8] 8- Bromly , R, introduction - the Urban informal sector : why is it worth discussing? World development . vol, 6. N° 9-10 , 1978. PP . 1033-1039.